بسم الله الرحمن الرحيم

المراجعة

المفاهيم والمعايير والإجراءات

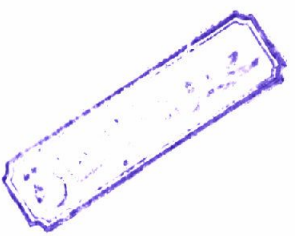

الدكتور مصطفى عيسى خضير

الأستاذ بقسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود

(سابقًا)

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

ⓒ جامعة الملك سعود، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩ م

الطبعة الأولى ١٤١١هـ

الطبعة الثانية ١٤١٧هـ

الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للطباعة والنشر

خضير، مصطفى عيسى

المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات./ مصطفى عيسى خضير- ط٣-

الرياض، ١٤٣٠هـ

٦٢٧ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٧-٠٤٢٨-٥٥-٦٠٣-٩٧٨

١- مراجعة الحسابات ٢- المحاسبة الإدارية أ.العنوان

ديوي ٦٧٥.٤٥ ١٤٣٠/٤٨٣

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٤٨٣

ردمك: ٧-٠٤٢٨-٥٥-٦٠٣-٩٧٨

وافق المجلس العلمي على إعادة طبع هذا الكتاب في اجتماعه الحادي والعشرين للعام الدراسي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ المعقود بتاريخ ١٤٢٩/٧/٦هـ الموافق ٢٠٠٨/٧/٩م

إدارة النشر العلمي والمطابع ١٤٣٠هـ

المحتويات

صفحة

مقدمة الطبعة الثالثة ..... ق

مقدمة ..... ش

الفصل الأول: المراجعة: طبيعتها وأهدافها

نبذة تاريخية ١

تعريف المراجعة ٤

العلاقة بين المحاسبة والمراجعة ٨

دور المراجعة الخارجية ٩

القيود على المراجعة ١٢

أنواع المراجعات ١٣

المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية ١٣

المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية ١٥

مراجعة الأداء أو التنفيذ ١٥

المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ١٦

المراجعة الإدارية ١٩

تقرير المراجع ٢١

فقرة نطاق الفحص ٢٢

فقرة رأي المراجع ٢٢

الامتناع عن إبداء الرأي ٢٤

الرأي السالب ٢٥

الرأي الذي يحتوي على تحفظات ٢٥
نظرة عامة لعملية مراجعة القوائم المالية لأحد المشروعات ٢٦
المباديء المحاسبية المتعارف عليها ٢٩
تنظيم مكاتب المحاسبة وخدماتها ٣٠
خدمات المحاسبة والمراجعة ٣١
الخدمات الأخرى غير المراجعة ٣١
الخدمات للمشروعات الصغيرة ٣٣
الرقابة على مكاتب المحاسبة ٣٤
الرقابة النوعية ٣٥

الفصل الثاني : معايير المراجعة المتعارف عليها
المعايير العامة ٤٢
التدريب والكفاية ٤٢
التدريب الفني ٤٣
الخبرة المهنية ٤٣
الاستقلال الذهني ٤٤
العناية المهنية الواجبة ٤٥
معايير العمل الميداني ٤٦
التخطيط والإشراف ٤٦
التخطيط الكافي ٤٧
الإشراف على المساعدين ٤٨
تقويم نظام الرقابة الداخلية ٥٠
أدلة الإثبات ٥١
معايير التقرير ٥٣
عرض القوائم المالية ٥٣
الثبات ٥٥

الإفصاح الكافي ٥٨
رأي المراجع ٦٠

الفصل الثالث: الاستقلال وقواعد السلوك المهني
مفهوم الاستقلال ٦٤
قواعد السلوك المهني ٦٧
الاستقلال والنزاهة والموضوعية ٦٩
الاستقلال ٧٢
الخدمات الضريبية وخدمات الإدارة الاستشارية ٧٥
تمثيل المصالح المتعارضة ٧٧
الخدمات المحاسبية ٧٧
المعايير العامة والفنية ٧٩
المعايير العامة ٨٠
التنبؤات ٨٣
معايير المراجعة ٨٤
مبادىء المحاسبة ٨٤
المعايير الفنية الأخرى ٨٥
المسئولية تجاه العملاء ٨٥
أسرار العملاء ٨٧
أتعاب المحاسبين ٨٨
المسئولية تجاه الزملاء ٩٠
التعاون المهني ٩٠
التعدي على محاسب آخر ٩١
المسئوليات الأخرى وممارسة المهنة ٩٢
الإعلان واجتذاب العملاء ٩٤
الإعلان عن التخصص ٩٧

العمولات ٩٧
الجمع بين مهنة المحاسبة ومهن أخرى ٩٧
الشكل القانوني ٩٨

الفصل الرابع: المسئولية القانونية للمراجع
المسئولية المدنية قبل العميل ١٠١
المسئولية المدنية إزاء الغير ١١٠
مسئولية المراجع أمام الغير بموجب قوانين الأوراق المالية الأمريكية ١١٧
قانون الأوراق المالية لسنة **١٩٣٣م** ١١٩
مسئولية المحاسب بموجب قانون الأوراق المالية لسنة **١٩٣٣م** ١٢٢
قانون الأوراق المالية لسنة **١٩٣٤م** ١٢٣
المسئولية الجنائية ١٢٧
مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء ١٣٠
احتمال وجود الغش والأخطاء ١٣٢
الرقابة الداخلية واختبارات تحقيق العمليات والأرصدة ١٣٢
نزاهة الإدارة ١٣٤
القيود الطبيعية في عملية المراجعة ١٣٥
الإجراءات التي يتخذها المراجع عندما تدل عملية الفحص على احتمال وجود أخطاء أو غش ١٣٦
مسئولية المحاسب عن القوائم المالية التي لم تراجع ١٣٨
الأعمال غير القانونية بواسطة العميل ١٤٠

الفصل الخامس: أدلة الإثبات في المراجعة ووسائل الحصول عليها
أولاً: أدلة الإثبات ١٤٣
طبيعة التأكيدات الواردة بالقوائم المالية ١٤٥
استخدام التأكيدات في التوصل إلى أهداف مراجعة وتصميم اختبارات

تحقيق العمليات والأرصدة ١٥٠
مثال توضيحي للمخزون في شركة صناعية ١٥١
طبيعة وأنواع أدلة الإثبات في المراجعة ١٥٤
أنواع أدلة الإثبات في المراجعة ١٥٥
الوجود الفعلي ١٥٧
المستندات المؤيدة للعمليات ١٥٨
الإقرارات التي يحصل عليها المراجع من الغير ١٦٠
الشهادات والبيانات التي يحصل عليها المراجع من الإدارة ١٦٠
وجود نظام سليم للرقابة الداخلية ١٦٢
العمليات التي تقع في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية .. ١٦٢
العمليات الحسابية التي يقوم بها المراجع بنفسه ١٦٣
الارتباط بين البيانات محل الفحص ١٦٤
ثانيًا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات ١٦٥
الجرد الفعلي ١٦٦
المراجعة المستندية ١٦٧
نظام المصادقات ١٧٠
نظام الاستفسارات ١٧٤
المراجعة الحسابية ١٧٥
المراجعة الانتقادية ١٧٧
الربط بين المعلومات والمقارنات ١٧٨
العوامل التي تؤثر على كمية الأدلة التي يجمعها المراجع ١٧٩
حجية أدلة الإثبات ودرجة الاعتماد عليها ١٨١
الأحداث اللاحقة ١٨٦
اكتشاف حقائق كانت موجودة في وقت التقرير في تاريخ لاحق ١٩٠

الفصل السادس: الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية بمعناها الواسع ١٩٤
الرقابة الداخلية الإدارية ١٩٦
الرقابة الداخلية المحاسبية ١٩٦
الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ٢٠٠
المبادىء الأساسية ٢٠٥
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٢٠٧
دراسة نظام الرقابة الداخلية ٢٠٨
اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ٢١٢
تقويم نظام الرقابة الداخلية ٢١٤
الارتباطات مع إجراءات المراجعة الأخرى ٢١٧
المراجعة الداخلية ٢١٩

الفصل السابع: تخطيط عملية المراجعة

التنظيم الداخلي لمكتب المراجع ٢٢٧
نظرة عامة على عملية المراجعة ٢٣٢
تخطيط عملية المراجعة ٢٣٣
الاتصال بالمراجع السابق ٢٣٤
دراسة الصناعة وجمع معلومات عن المشروع ٢٣٥
دراسة السياسات والإجراءات المحاسبية ٢٣٧
تخطيط استراتيجية المراجعة وتوثيقها ٢٣٧
التقويم المبدئي لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية ٢٣٨
اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ٢٣٩
القيام باختبارات تحقيق العمليات ٢٣٩
إجراءات الدراسة التحليلية ٢٤٠
توقيت وأهداف إجراءات الدراسة التحليلية ٢٤٠

طبيعة إجراءات الدراسة التحليلية ٢٤١
فحص التقلبات المهمة ٢٤٣
الاستعانة بأحد الخبراء ٢٤٤
إجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية ٢٤٦
العمليات بين أطراف يوجد بينها علاقة ارتباط ٢٤٨
تمييز العمليات التي بين أطرافها علاقة ارتباط ٢٤٨
الإفصاح عن العمليات التي تربط أطرافها علاقة مشتركة ٢٥٢
برنامج المراجعة ٢٥٤
برنامج المراجعة لعملية مراجعة جديدة ٢٥٥
برنامج المراجعة في عملية مراجعة متكررة ٢٥٦
توقيت عمل المراجع ٢٥٧
تعيين المراجع قرب انتهاء السنة المالية أو بعدها ٢٥٧
أوراق المراجعة ٢٥٩
الملف الدائم ٢٦٣
الملف الجاري ٢٦٥
علامات المراجع ٢٦٦

الفصل الثامن: مراجعة النظم الإلكترونية

إجراءات الرقابة المحاسبية في النظم الإلكترونية ٢٧١
الإجراءات الرقابية العامة ٢٧٢
تنظيم إدارة معالجة البيانات إلكترونيًا ٢٧٢
إجراءات توثيق ودراسة واعتماد الأنظمة والبرامج ٢٧٥
الضوابط الرقابية المبنية في الأجهزة ٢٧٦
الإجراءات الرقابية على الاتصال بالأجهزة وحماية الملفات ٢٧٧
الرقابة على البيانات ٢٧٨
الإجراءات الرقابية التطبيقية ٢٧٩

الرقابة على المدخلات ٢٧٩
الرقابة على التشغيل ٢٨٠
الرقابة على المخرجات ٢٨١
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٢٨٢
دراسة النظام ٢٨٤
تقدير نتائج الدراسة المبدئية ٢٨٥
اختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية ٢٨٦
اختبارات الإجراءات الرقابية العامة ٢٨٧
اختبار إجراءات الرقابة التطبيقية بدون الكمبيوتر ٢٨٧
اختبار إجراءات الرقابة التطبيقية بالكمبيوتر ٢٨٨
استخدام البيانات الاختبارية ٢٨٩
البرامج الخاضعة لرقابة المراجع ٢٨٩
برامج المراجعة العامة ٢٩٠
مقارنة المداخل المختلفة ٢٩٢
برامج المراجعة العامة واختبارات تحقيق العمليات ٢٩٣
مراكز خدمات الكمبيوتر ٢٩٥
نظم المشاركة ٢٩٦

الفصل التاسع : العينات الإحصائية

تعاريف ٣٠٠
مقارنة بين المعاينة الإحصائية والمعاينة التي يتم اختيارها على أساس التقدير الشخصي ٣٠١
خطط المعاينة ٣٠٤
الاختيار العشوائي ٣٠٥
جداول الأرقام العشوائية ٣٠٦
مولدات الأرقام العشوائية ٣٠٩

الاختيار المنتظم ٣٠٩
الاختيار العنقودي ٣١١
عينات الكتلة التي يتم اختيارها على أساس شخصي ٣١١
القياس الإحصائي ٣١٢
الدقة ٣١٤
مستوى الثقة ٣١٥
حجم العينة ٣١٦
معاينة الصفات ٣١٧
تحديد الدقة ومستوى الثقة ٣٢٠
تحديد حجم العينة ٣٢١
المثال لاستخدام معاينة الصفات ٣٢٢
معاينة الاكتشاف ٣٢٧
معاينة المتغيرات ٣٢٩
المعاينة التقديرية للمتغيرات ٣٣٠
نظرية المعاينة التقديرية للمتغيرات ٣٣٠
التوزيع الطبيعي أو المعتدل ٣٣١
الانحراف المعياري ٣٣٢
الخطأ المعياري لمتوسطات العينات ٣٣٣
المنحرف المعياري المعتدل ٣٣٤
تحديد حجم العينة ٣٣٤
مثال للمعاينة التقديرية للمتغيرات ٣٣٦
تقدير النسبة والفرق ٣٣٩
مثال لتقدير النسبة والفرق ٣٤١
التقسيم إلى طبقات ٣٤١
قياس درجة مخاطرة المراجع ٣٤٣
مستويات الثقة في اختبارات تحقيق العمليات ٣٤٤

الفصل العاشر: النقدية

أهداف المراجع من فحص النقدية ٣٤٨
أسباب اهتمام المراجعين بمراجعة النقدية ٣٤٩
الرقابة الداخلية للعمليات النقدية ٣٥٠
الرقابة الداخلية الخاصة بالمبيعات النقدية ٣٥٢
تحقيق الرقابة بواسطة آلات تسجيل النقدية ٣٥٣
آلات كتابة الفواتير ٣٥٤
أنظمة نقطة المبيعات الإلكترونية ٣٥٥
الرقابة الداخلية على المقبوضات من العملاء ٣٥٥
المقبوضات التي تورد رأسًا لخزينة المنشأة ٣٥٨
المقبوضات بمعرفة محصلين متجولين ٣٥٨
الرقابة الداخلية على المدفوعات النقدية ٣٥٩
نظام الرقابة الداخلية لصندوق المصروفات النثرية ٣٦٢
الرقابة الداخلية على الفروع ٣٦٤
أوراق المراجعة الخاصة بالنقدية ٣٦٥
برنامج المراجعة الخاص بالنقدية ٣٦٥
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٣٦٧
اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة ٣٨٠
الأرصدة المعوضة ٣٩٣
تزيين أو تحسين الميزانية ٣٩٤

الفصل الحادي عشر: الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى

أهداف المراجع من فحص الاستثمارات ٣٩٦
الرقابة الداخلية الخاصة بالاستثمارات ٣٩٧
برنامج المراجعة الخاص بالاستثمارات ٣٩٩
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٤٠١

اختبارات تحقيق العمليات ٤٠٤
الاستثمارات الأخرى ٤١٥

الفصل الثاني عشر: المدينون وأوراق القبض
المقصود بالمدينين وأوراق القبض ٤١٧
أهداف المراجع من فحص المدينين والمبيعات ٤١٨
أهداف الرقابة الداخلية الخاصة بالمدينين والمبيعات ٤١٩
الرقابة الداخلية للمدينين والمبيعات ٤١٩
الرقابة الداخلية الخاصة بأوراق القبض ٤٢٤
أوراق المراجعة الخاصة بالمدينين وأوراق القبض والمبيعات ٤٢٥
برنامج مراجعة المدينين والمبيعات ٤٢٦
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٤٢٧
اختبارات تحقيق العمليات ٤٣٣
الأجزاء التي يمكن تغطيتها من برنامج مراجعة المدينين وأوراق القبض
خلال السنة المالية ٤٤٩

الفصل الثالث عشر: المخزون وتكلفة البضاعة المبيعة
أهمية المخزون من وجهة نظر المراجع ٤٥٣
أهداف المراجع من فحص المخزون وتكلفة المبيعات ٤٥٤
الرقابة الداخلية على المخزون وتكلفة المبيعات ٤٥٥
برنامج مراجعة المخزون وتكلفة المبيعات ٤٦١
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٤٦٣
اختبارات تحقيق العمليات ٤٦٧

الفصل الرابع عشر: الأصول الثابتة
أهداف المراجع من فحص الأصول الثابتة ٤٩٠

المقارنة مع الأصول المتداولة ٤٩٠
التكلفة كأساس لاحتساب قيمة هذه الأصول ٤٩١
تكلفة الاستبدال ٤٩٢
الرقابة الداخلية بشأن الأصول الثابتة ٤٩٢
أوراق المراجعة للأصول الثابتة ٤٩٤
برنامج مراجعة الأصول الثابتة ٤٩٥
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٤٩٦
اختبارات تحقيق العمليات ٤٩٧
الاستهلاك ٥٠٧
أهداف المراجع من فحص الاستهلاك ٥٠٨
برنامج مراجعة مصروف الاستهلاك الذي يخص السنة المالية والاستهلاك المتجمع ٥٠٨
تحقيق الموارد الطبيعية ٥١٠
تحقيق الأصول غير الملموسة (المعنوية) ٥١٢

الفصل الخامس عشر: الدائنون والالتزامات الأخرى

أهداف المراجع من فحص حسابات الدائنين ٥٢٤
الرقابة الداخلية الخاصة بالدائنين ٥٢٤
برنامج المراجعة الخاص بالدائنين ٥٢٦
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ٥٢٨
اختبارات تحقيق العمليات ٥٣٠
أوراق الدفع ٥٣٧
الخصوم الأخرى ٥٤٠
المطلوبات المحتملة ٥٤٨
الارتباطات المستقبلة ٥٥٣
الأخطار العامة التي قد تسبب خسائر ٥٥٤
إجراءات المراجعة للخسائر المحتملة ٥٥٤

السندات والقروض طويلة الأجل ٥٥٦

الفصل السادس عشر: حقوق أصحاب المشروع

تحقيق رأس المال ٥٦١
حقوق أصحاب المشروع في الشركات الأمريكية ٥٦٥
مكونات حقوق أصحاب المشروع ٥٦٧
رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الإسمية أو القيمة المقررة للسهم ٥٦٧
الأرباح المحتجزة ٥٦٨
تخصيص الأرباح المحتجزة أو توزيعها ٥٦٩
تحقيق حسابات قائمة الدخل الأخرى ٥٧١
مبدأ الحيطة والحذر عند قياس الدخل ٥٧٤
الإيرادات ٥٧٥
علاقة الإيرادات بحسابات الميزانية ٥٧٥
المصروفات ٥٧٧
علاقة المصروفات بحسابات الميزانية ٥٧٧
الموازنة التخطيطية كأداة مهمة للرقابة على التكاليف والمصروفات ٥٧٨
المرتبات والأجور ٥٧٩
برنامج مراجعة المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع ٥٨٤

الفصل السابع عشر: تقرير المراجع

نموذج تقرير المراجع المختصر ٥٩١
أنواع تقارير إبداء الرأي ٥٩١
التقرير الخالي من التحفظات ٥٩٢
الظروف التي تحول دون إصدار تقرير خالٍ من التحفظات ٥٩٤
التقرير الخالي من التحفظات ٥٩٨
التقرير الذي يحتوي على تحفظات ٥٩٨

أمثلة لتقرير المراجع ٦٠٠
التقرير السالب ٦٠٤
الامتناع عن إبداء الرأي ٦٠٦
الامتناع عن إبداء الرأي بسبب أحداث غير مؤكدة ٦٠٩
التأكيد السلبي في تقرير المراجع ٦٠٩
الرأي المجزأ ٦١٠
أثر الاستعانة بعمل خبير على تقرير المراجع ٦١١
القوائم المالية المقارنة في تقرير المراجع ٦١٢
فرض الاستمرار في الأعمال ٦١٤
مسئولية المراجع عن البيانات الأخرى الواردة بتقرير مجلس الإدارة ٦١٦
التقرير المطول ٦١٧

المراجع ٦١٩
ثبت المصطلحات العلمية ٦٢١

مقدمة الطبعة الثالثة(*)

يعتبر كتاب "المراجعة، المفاهيم والإجراءات والمعايير" لمؤلفه الأستاذ الدكتور/ مصطفى عيسى خضير من أوائل الكتب التي صدرت في المملكة العربية السعودية في مجال مراجعة الحسابات. وما زال هذا الكتاب منذ صدوره وحتى الآن هو المرجع الرئيس المعتمد بقسم المحاسبة بجامعة الملك سعود لتدريس مادة مبادئ المراجعة.

ويتميز الكتاب بعرضه المبسط والمتكامل لعملية المراجعة بتسلسل منطقي. فقد قسم المؤلف الكتاب إلى أربعة أجزاء رئيسية، روعي في ترتيبها التسلسل الطبيعي لعملية المراجعة.

اشتمل الجزء الأول على الفصول من الأول إلى الرابع، وهي التي تركز على بيئة المراجعة وظروف المهنة بصفة عامة، وهيكلها التنظيمي، ومعايير المراجعة، ومسئولية المراجع.

أما الجزء الثاني فقد اشتمل على الفصول من الخامس وحتى التاسع، وهي التي ركز فيها المؤلف على الإطار النظري لعملية المراجعة. يتناول الفصل الخامس أدلة الإثبات في المراجعة، بينما يتناول الفصل السادس الرقابة الداخلية، ويتناول الفصل السابع تخطيط عملية المراجعة. أما الفصل الثامن فيتناول أثر نظم معالجة البيانات إلكترونيا على عمل المراجع. وأخيرا يتناول الفصل التاسع استخدام العينات لأغراض المراجعة.

أما الجزء الثالث فيشتمل على الفصول من العاشر وحتى السادس عشر، وهي التي خصصها المؤلف لعرض كيفية مراجعة مختلف العمليات والأرصدة التي تظهر بالقوائم المالية وتحقيقها. فقد تناول الفصل العاشر مراجعة النقدية، وتناول الفصل

(*) لم ترد مقدمة الطبعة الثانية بسبب نفاد جميع نسخها.

الحادي عشر مراجعة الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى، وتناول الفصل الثاني عشر مراجعة المدينين وأوراق القبض، وتناول الفصل الثالث عشر مراجعة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة، وتناول الفصل الرابع عشر مراجعة الأصول الثابتة، وتناول الفصل الخامس عشر مراجعة الدائنين والالتزامات الأخرى، وأخيرا تناول الفصل السادس عشر مراجعة حقوق الملكية.

أخيرا ركز الجزء الرابع- وهو الذي اشتمل على فصل واحد- على المرحلة الأخيرة لعملية المراجعة وهي إعداد تقرير المراجع.

إن هذا الكتاب يعتبر من المراجع العربية الرصينة؛ فهو مثّل إضافة علمية إلى المكتبة العربية في مجال مراجعة الحسابات للقائمين بتدريس مادة المراجعة للدارسين والمهنيين.

رئيس قسم المحاسبة

د. وليد بن محمد الشباني

كلية إدارة الأعمال، جامعة

الملك سعود

مقدمة

لم يحدث خلال الفترة التي انقضت على صدور كتابي الأول في المراجعة- وهي فترة طويلة- أي تغيير في المعايير الأساسية للمراجعة أو المفاهيم التي تكمن وراء هذه المعايير. فما زال المراجعون يسعون إلى التأكيد لقراء القوائم المالية أن هذه القوائم تظهر بعدالة (أو تعطي صورة صادقة وعادلة "True and fair" إذا استعرنا التعبير الوارد بالتقرير الإنجليزي) المركز المالي لإحدى الشركات ونتائج أعمالها والتغيرات في مركزها المالي، معترفين في الوقت نفسه بأنه نتيجة للقيود الطبيعية الموجودة في عملية المراجعة، فإن هذا التأكيد لا يُعتبر مطلقاً وأنه ليس نوعاً من التأمين. وقد تتغير الاصطلاحات المستخدمة نتيجة لاستخدام الحاسب الآلي في تسجيل العمليات وفي المراجعة، ولكن تبقى الأهداف الأساسية دائماً واحدة.

وينقسم هذا الكتاب إلى أربعة أجزاء رئيسة، وقد راعيت في ترتيب فصوله- ما أمكن- التسلسل الطبيعي لعملية المراجعة.

فيتعلق الجزء الأول من هذا الكتاب ببيئة المراجعة وظروف المهنة بصفة عامة وهيكلها التنظيمي ومعايير المراجعة ومسئولية المراجع بالتفصيل في كل من إنجلترا وأمريكا وشمل الفصول من الأول إلى الرابع.

أما الجزء الثاني فيتعلق بالنظرية والمفاهيم ويشمل الإطار النظري لعملية المراجعة. ويعتبر الأساس لفهم الطريقة التي يتم بها تخطيط هذه العملية وتنفيذها، ويشمل هذا الجزء الفصول من الخامس إلى التاسع. فيتناول الفصل الخامس أدلة الإثبات في المراجعة باعتبارها أساساً لرأي المراجع في القوائم المالية. وخصص الفصل السادس لدراسة متعمقة لموضوع الرقابة الداخلية من حيث أنواعها وخصائصها ودراسة المراجع وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية، وارتباط هذا النظام بإجراءات المراجعة الأخرى. ويتناول الفصل السابع تخطيط عملية المراجعة بالاتصال بالمراجع السابق،

وجمع معلومات عن المشروع ونظامه المحاسبي، والتقويم المبدئي لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، وإجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على الإستراتيجية التي يضعها المراجع للقيام بعملية المراجعة. أما الفصل الثامن فيتناول أثر نظم معالجة البيانات إلكترونياً على المراجع من حيث دراسته وتقويمه لأنظمة الرقابة المحاسبية واستخدام الكمبيوتر في المراجعة. وأخيراً يتناول الفصل التاسع موضوع العينات الإحصائية واستخداماتها في المراجعة.

وقد خصص الجزء الثالث من الكتاب لمراجعة وتحقيق مختلف العمليات وأرصدة الحسابات التي تظهر بالقوائم المالية. وقد روعي في تبويبه التبويب المتبع في معظم المراجع الأمريكية فتم عرض الموضوع حول بنود الميزانية وليس في شكل دورات محاسبية لمختلف العمليات.

ويتناول الجزء الأخير من الكتاب المرحلة الأخيرة لعمل المراجع وهي مرحلة إعداد التقرير. وقد تعرضت فيه بالتفصيل لأنواع تقارير المراجعة مع إعطاء أمثلة توضيحية لكل نوع.

ويلاحظ أن الكتاب يُغطي ويشرح بالتفصيل جميع بيانات معايير المراجعة الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى وقتنا الحاضر، نظراً للنقص الشديد الذي تعانيه المكتبة العربية في هذا الخصوص. كما يُلاحظ أيضاً أنني لم أتعرض فيه بالتفصيل إلى ظروف مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية نظراً لأن المهنة ما زالت في مرحلة تطور، وهناك دراسات تجريها الجهات الرسمية المختصة في هذا الشأن لم تتبلور نتائجها بعد.

وآمل أن أكون قد وفقت إلى إخراج كتاب متكامل في المراجعة طبقاً لأحدث المعايير المهنية، وأن أكون بذلك قد أسهمت في خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم العربي. وأرجو أن يستفيد منه قراؤه بقد ما بذلت فيه من جهد جاوز السنتين. والله الموفق.

المؤلف

الرياض: ذو القعدة ١٤٠٦هـ

يوليو ١٩٨٦م